

الإجابة النموذجية لمقياس تمويل التجارة الدولية

السؤال الأول:

عنوان الشكل الأول: سير عملية التحصيل المستندي

هو آلية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كمبيالة وإعطاء كل المستندات إلى البنك الذي يمثلها، حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات تسليم المستندات إلى المستورد أو إلى البنك الذي يمثلها مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول الكمبيالة.

إذا فالمصدر يأمر بنكه بعد إرسال البضاعة، بتحويل المستندات التي تتعلق بالصفقة للمستورد و بنكه مقابل حصوله على قيمة البضاعة نقداً أو بتوقيعه على الكمبيالة تستحق لاحقاً وتتم عملية التحصيل المستندي وفقاً للمراحل التالية:

1. إبرام عقد تجاري بين الطرفين المصدر والمستورد.
2. يقوم المصدر بشحن وإرسال البضاعة إلى المستورد عن طريق تسليمها للناقل وهذا بتقديم المستندات النقل إلى المصدر .
3. يقوم بنك المصدر بتحويل هذه الوثائق إلى بنك المستورد.
4. يقوم المستورد بدفع ثمن البضاعة نقداً أو بقبول الكمبيالة المسحوبة عليه على مستوى بنكه.
5. يقوم بنك المستورد بتسليم وثائق العملية.
6. يستلم المستورد البضاعة بعد تقديمه الوثائق للشحن.
7. يقوم بنك المستورد بتحويل مبلغ إلى بنك المصدر سواء نقداً أو تحويل كمبيالة مقبولة من طرف المستورد.
8. يقوم بنك المصدر بتحويل ثمن البضاعة إلى حساب عميله .

أهمية التحصيل المستندي

بالنسبة للمصدر: فهذه الأداة تحقق له درجات عالية من المرونة و السرعة وتوفير الوقت و الجهد في تنفيذ عملياته الخارجية، بالإضافة إلى أنه ليس له تكاليف الإبلاغ و لا مصاريف التعزيز كما هو الحال عند استعمال الاعتماد المستندي .

بالنسبة للمستورد : فهو يوفر له درجات عالية أيضاً من الثقة بينه و بين المصدر، فينتج عنه الاستفادة من الوفاء التي تحققها (مثل الفوائد المدينة على التسهيلات المصرفية و الرسوم النقدية و العملات، و تجنب تجميد مبالغ كبيرة كهوامش عند استخدام الاعتمادات ...). كما أنه يوفر له الوقت و الجهد الكثير مع سهولة إعداد العملية التجارية و خاصة الفاتورة و في كثير من الأحيان لا يقوم المستورد بسداد قيمة

مستندات التحصيل إلا بعد معاينة البضائع التي وردت إليه بالجمارك وهي ميزة لا توفرها الاعتماد المستندية.

بالنسبة للتجارة الخارجية : ككل فعندما يقوم المستورد بتسديد العمولات, حيث أنها لا تزيد عن تكاليف و عمولات التحصيل المستندي منخفضة عن تلك التي يجب دفعها في حالة الاعتماد المستندي .
كما أن التحصيل المستندي يمكن مستخدميه من تجنب مصاريف مالية خاصة بالترتيبات البنكية التي تفرضها علاقات البنوك المختلفة تتمثل هذه الأعباء في عمولة تبليغ الاعتماد المستندي تعديله وتداول المستندات

الشكل الثاني: إجراءات تسبيقات بالعملة الصعبة

يمكن للمؤسسات التي قامت بعملية تصدير أن تطلب من البنك القيام بتسبيقات بالعملة الصعبة، وبهذه الكيفية تستطيع المؤسسة المصدرة أن تستفيد من هذه التسبيقات في تغذية خزينتها، حيث تقوم بالتنازل عن مبلغ التسبيق في سوق الصرف مقابل العملة الوطنية، وتقوم هذه المؤسسة بتسديد هذا المبلغ إلى البنك بالعملة الصعبة حالما تحصل عليها من الزبون الأجنبي في تاريخ الاستحقاق، وتتم هذه العملية بهذه الطريقة إذا كان التسبيق المقدم قد تم بالعملة الصعبة التي كانت هي العملة التي تمت بها عملية الفوترة، أما إذا كان التسبيق يتم بواسطة عملة صعبة غير تلك التي يقوم الزبون الأجنبي بتسوية دينه فعلى المؤسسة المصدرة عند تغذية خزينتها أن تتخذ احتياطاتها وأن تقوم بعملية تحكيم على أسعار الصرف في تاريخ الاستحقاق.

وتجدر الإشارة إلى أن مدة التسبيقات بالعملة الصعبة لا يمكن أن تتعدى مدة العقد المبرم بين المصدر والمستورد، ولا يمكن من جهة أخرى أن تتم هذه التسبيقات ما لم تقم المؤسسات بالإرسال الفعلي للبضاعة إلى الزبون الأجنبي، ويمكن إثبات ذلك بكل الوثائق الممكنة وخاصة الوثائق الجمركية لدالة على ثبوت عملية التصدير.

من خلال الشكل يمكن توضيح إجراءات عملية التسبيقات بالعملة الصعبة في الآتي:

- 1- عقد تجاري يربط المصدر والمستورد.
- 2- طلب المصدر تسبيق بالعملة الصعبة من بنكه.
- 3- موافقة البنك على منح التسبيق مع وضع الشروط اللازمة لهذه العملية والاتفاق عليها.
- 4- منح القرض بالعملة الصعبة للمصدر.
- 5- بيع العملة الصعبة لقاء الأورو.
- 6- اعتماد حساب الأورو.

- 7- يدفع المستورد قيمة البضاعة المستوردة بالعملية الصعبة.
- 8- يقوم البنك باسترداد العملة الصعبة.
- 9- بيع البنك للمصدر العملة الصعبة في سوق صرف العملات.

السؤال الثاني:

إن الفرق بين التسوية نقدا والتسوية بالوثائق التجارية تكمن في كون التسوية نقدا بها الكثير من المخاطر والمشاكل الناجمة عن حمل النقود كالسرقة والضياع وثقل عبئ حملها إن كانت مبالغ كبيرة. لذا أصبحت وسائل الدفع الأخرى الشيك، البطاقات، التحويل،....) بديلة للنقود والتي سهلت الكثير من العمليات التجارية ومنحت الإحساس بالأمان للمتعاملين التجاريين ، إلا أنها تتطوي على العديد من المشاكل أو بالأحرى مخاطر منها:

- انعدام الملاءمة؛
- عدم اجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي(مثلا الدفع بالشيكات يستغرق ما يصل إلى أسبوع وبطاقة الائتمان أسبوعين)؛
- انعدام الأمان(تزوير التوقيعات، سرقة ارقام السرية لبطاقة الائتمان، العش والاحتيال)؛
- ارتفاع تكلفة المدفوعات.